الكشف عن مخطط تآمري للمشترك لإسقاط العاصمة

شل الجهاز الإداري.. اجتثاث مؤيدي الرئيس والمؤتمر وأحزاب التحالف، محاصرة وإسقاط العاصمة.. وتفجير الوضع الأمني.. معالم مخطط متكامل لضرب التسوية السياسية والانقلاب على المبادرة وآليتها والشرعية.

مصادر سياسية وميدانية كشفت عن مخطط تآمري لضرب التسوية السياسية وإفراغ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة من محتواها عبر إثارة الفوضى وتعميم الفلتان الأمني بالتزامن مع خلخلة النظام العام والإداري وإشاعة الفوضى في المؤسسات والهيئات الحكومية، لتنفيذ عملية انقلابية واسعة تستهدف تصفية القيادات العليا والوسطية للمؤتمر من الموالين والمناصرين للرئيس علي عبدالله صالح، فضلاً عن اجتثاث المدافعين عن الشرعية الدستورية في الوظيفة العامة والجهاز الإداري للدولة.

تكليف ربيش بقطع طريق الحديدة وأولاد الأحمر نقيل يسلح والقشيبي لإغلاق طريق عمران

إقصاء الكوادر والكفاءات العلمية والإدارية في الدولة بدعوى محاربة الفساد

الكشف عن مؤامرة لشل الأجهزة الأمنية وتطويق العاصمة بالمليشيات الانقلابية

وبدأت معالم التوجه تتكشف بصورة متسارعة عقب التوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، حيث تواترت وتزامنت مظاهر التحريض والإقصاء والاستهداف الشخصي والوظيفي المباشر في عدد من المؤسسات والهيئات الحكومية وصولاً إلى تعطيل العمل والدوام في تلك المرافق وتنفيذ الإضرابات وأعمال الفوضى المتشابهة والمتزامنة في استثارة مكشوفة للشعارات والعناوين المطلبية والحقوقية مع بدء تحرك قطار التسوية والانفراج الوطني، لإعادة توتير الأجواء وتفجير الخلافات والصراعات في مجرى إفشال المبادرة في المرحلة الانتقالية الأولى.

المعلومات الميدانية تؤكد أن ثمة مخططاً مرتباً تم الدفع به من قبل المشترك للتنفيذ في العاصمة صنعاء، ومحافظات عدن، تعز، الحديدة، في المرحلة الأولى، وتشير الشواهد والوقائع المتكررة إلى بصمات واضحة لحزب الإصلاح والمنشق/ علي محسن، والقيادي الإصلاحي حميد الأحمر، من خلال عناصرهم والمرتبطين بهم في الجهات والمؤسسات الحكومية في التظاهرات والاعتصامات وقيامهم بأدوار رئيسية في التحريض على أعمال الفوضى والشغب وتعطيل الدوام والخروج فيما يسمونه مسيرات ترفع الشعارات المطلبية والحقوقية لكنها تهدف إقصاء قيادات المؤسسات والهيئات والمرافق الحكومية والتخلص من الصف القيادي الأول والثاني واستبدالهم بعناصر من الإصلاح ومن الفرقة المنشقة أو اتباع حميد الأحمر لضمان السيطرة الكاملة على مفاصل الدولة، والمؤسسات والوزارات وتسهيل تمرير خطة الانقلاب الكامل على التسوية السياسية ومبدأ المشاركة والتوافق الحكومي وتتويجها بالانقلاب السياسي والعسكري.

وأفادت المصادر الميدانية أن العناصر التي تقف وراء أعمال الفوضى والشغب في أكثر من مؤسسة وهيئة حكومية هم من أعضاء المشترك المعتصمين في الساحات أو المقاتلين في أرحب ونهم وأبين وقد ظهروا فجأة في المرافق الحكومية، وهم يحرضون ويقودون أعمال الفوضى.. بينما هم على صلة وثيقة بفريق علي محسن وحميد الأحمر، والدوائر المرتبطة بهم، ويسعون إلى الإقصاء والاجتثاث للموظفين العموميين والمدافعين عن الشرعية عبر تعميم الفوضى الإدارية، وشل الجهاز الحكومي والتنفيذي، هذا خلافاً إلى أن الخطة المتبعة تهدف إلى ترهيب الموظفين الآخرين في المستويات والدرجات الوظيفية المختلفة وتخويفهم وحرف ولائهم وتجفيف الجهاز الإداري من كل الكوادر والكفاءات والقيادات المؤهلة واستبدالهم من عناصرهم.

توزع الأدوار..

وخلال ذلك تقوم الآلة الإعلامية والدعائية التابعة للإصلاح والمنشق علي محسن، بتنفيذ الجزء المتعلق بها من الخطة عن طريق بث الشائعات والدعايات الموجهة وتكثيف الرسائل الإعلامية المحرضة على الإضرابات وتعطيل العمل والتخلص من القيادات المسئولة والضغط المتواصل على قضايا الحقوق والدعوة إلى تعميم الحالة واستنساخها ضمن مصطلح ابتزازي وانتهازي تم تدشينه مع بدء العملية الموجهة وهو ما يسمونه بـ«ثورة التطهير» في المؤسسات والوزارات والهيئات الحكومية والجهاز الإداري، ويشير مصطلح «التطهير» إلى دعوة مباشرة لتصفية الكثير من مسؤولي الدولة وفي المقدمة أعضاء وأنصار المؤتمر وأحزاب التحالف، زد على ذلك أن المصطلح يقترن بالتصفية والإعدام الأخلاقي أو القتل المعنوي المتعمد.

وطبقاً لذات المصادر فإن المخطط يستهدف خلق حالة من الفوضى العارمة لتشمل قطاعاً أوسع من المؤسسات والمرافق ضمن الهيكل الوظيفي والإداري للدولة وتوطين مظاهر الانقلاب الشامل في عموم الجهازين الإداري والوظيفي للحكومة والسلطات المحلية على حد سواء.

علي محسن يتحرك..

إلى ذلك أكد عدد من الموظفين أن عسكريين من اتباع المنشق علي محسن الأحمر، ظهروا في العديد من أعمال الشغب وهم يحرضون على العنف ويستخدمون القوة لمنع استمرار دخول المدراء والموظفين وتعطيل العمل إلى حين تحقيق مطالبهم وتغيير المدراء والمسئولين ومحاكمتهم.

وذكروا أن علي محسن هو من أوعز إلى الضباط المذكورين وفي مقدمتهم المدعوان (ن.م) و (م.أ) للتواصل مع المرتبطين بهم داخل دائرة التوجيه والترتيب للحركة الاحتجاجية وتمرير الخطة بدءاً من التوجيه المعنوي للقوات المسلحة.

بينما تتواتر المعلومات والإفادات بتحركات مشابهه في أكثر من قطاع ومرفق يخطط لها المرتبطون بفريق علي محسن وحميد الأحمر والقواعد الحزبية المتجذرة في الجهاز الإداري والوظيفة العامة من المنتمين لحزب الإصلاح وعناصره وكوادره الدنيا والوسطية والعليا.

من جهة ثانية تفيد المعلومات عن وجود وجه آخر للمخطط الانقلابي، ويتمثل بالجانب الأمني، وهو على درجة عالية من الخطورة، ويهدف إلى شل فاعلية وكفاءة الأجهزة الأمنية الكاملة في ظل عدم قيام وزارة الداخلية بمهامها وتقاعسها إزاء ما تتعرض له مؤسسات الدولة من اعتداءات.. إكمالاً لما بدأته المجموعات المدنية في الجهاز الوظيفي والمؤسسي يتضمن المخطط إعادة تقسيم وتوزيع مناطق العاصمة صنعاء إلى مربعات أو مراكز على كل منها قيادة فرعية «عسكرية، وحزبية» إضافة إلى قيادات من المليشيات القبلية المسلحة والعناصر المدنية المقاتلة والمجهزة مسبقاً.

وبحسب الخطة تقسم العاصمة إلى ثمان مناطق وكل منطقة إلى ستة مراكز قتالية تتولى إدارة أعمال المراكز القتالية، مدعومة بقوات الفرقة المنشقة المعاد توزيعها وتسريبها وتوطينها في المراكز المحددة، لتنفيذ مهمة شل الحياة المدنية والحركة وتوسيع دائرة المواجهات وبؤر التوتر على مساحة واسعة تغطي كامل العاصمة، الأمر الذي تفقد معه قوات الأمن القدرة على الملاحقة ومواجهة الجميع في وقت واحد، ويصعب السيطرة على الوضع الأمني لتتولاه تلك المليشيات لاستكمال خطة الانقلاب في المراكز السياسية والأمنية العليا، وهكذا تسقط العاصمة والدولة والنظام بيد القوى الانقلابية الرافضة للتسوية السياسية!!

بينما تنفذ المليشيات الموزعة داخل مربعات العاصمة دورها في تعطيل وشل الحياة وقطع الطرقات، أوعز لأربع مجموعات قطع طرق الإمدادات وخطوط السير على مداخل العاصمة صنعاء الأربعة بالتزامن المنسق.

ورشحت أسماء مكلفين بقيادة وتنفيذ المهمة على مداخل العاصمة حيث أسندت مهمة قطع طريق الحديدة - صنعاء في الجهة الغربية إلى المدعو/ ربيش وهبان ومعه محمد شرده، بينما كلف منصور الحنق ومعه شخص آخر ومن إليهم بقطع الطريق من الجهة الشرقية (نهم/أرحب) وتكفل الجهة الشمالية (عمران) القشيبي وأولاد الأحمر وآل الصعر، وجنوباً تقطع الطريق بين معبر ونقيل يسلح.

تحذيرات ومطالبات..

إلى ذلك حذرت مصادر مطلعة من توسيع ظاهرة الفلتان الأمني والوظيفي والسماح بانهيار الجهاز الإداري والنظام العام لأن ذلك من شأنه أن يولد فوضى عارمة وأعمال عنف وانتقاما لا يمكن التنبؤ بنتائجها وتداعياتها.

وشددت على ضرورة اليقظة والمطالبة بتفعيل دور المراقبين الإقليميين والدوليين ورعاة التسوية السياسية لمراقبة العراقيل والأعمال المستفزة للأطراف الرافضة والمعيقة للتسوية إلى جانب تحريضها الدائم لعناصرها بالوقوف في وجه العملية السياسية وقطع الطريق للحيلولة دون تقدم في تنفيذ المبادرة الآلية التنفيذية المزمنة خلال الفترة الانتقالية الأولى.

من جهة ثانية تترقب الأوساط السياسية والشعبية على السواء نتائج عمل اللجنة العسكرية خصوصاً في الحصبة وحي النهضة وصوفان ومربع جامعة الإيمان والفرقة الأولى مدرع، حيث تشدد جميع الأطراف المعنية بنجاح الانفراج وصمود التسوية على التأكد من إخلاء تلك المناطق من المليشيات المسلحة واخراجها إلى خارج العاصمة كونها تمثل التهديد الأول لنسف التسوية السياسية برمتها، ويضاف إليها أفراد وعناصر المليشيات الحزبية والمدنيين والمليشيات الجهادية المحسوبة على جامعة الإيمان.

دماء الإقصاء يا باسندوة!!

محمد أنعم

> منذ تشكيل حكومة الوفاق الوطني دخل الشيطان تحت «سلمية» المشترك الذين هرولوا إلى المؤسسات والوزارات لاستمرار سفك دماء الأخوة باطلاً.. عبر مليشياتهم للاستيلاء عليها بطريقة قابيل التي اتبعها مع أخيه هابيل..

> إن دماء جديدة بدأت تسفك في صنعاء ويجب على وزراء المشترك أن يدركوا تماماً أن إقصاء أعضاء المؤتمر وأحزاب التحالف أو الموظفين العموميين المؤيدين للشرعية والرافضين للانقلابيين عبر أساليب الإرهاب والتخويف التي تقوم بها مليشياتهم ستجر الجميع إلى مالا يحمد عقباه..

وعليهم أن يتوقفوا عن تشجيع تلك الأعمال الإجرامية قبل أن تواجه بقوة وتفتقد البلاد القوة لوقف المواجهات..!

إن انتهاك القانون واطلاق التهم دون اثبات واستمرار اطلاق المليشيات المسعورة لمهاجمة هذه الوزارة أو تلك المؤسسة وشن حملة إرهاب ضد هذا المسؤول أو ذاك بهدف إقصائه حزبياً، إن لم تتوقف فستجبر الطرف الآخر على اللجوء لاستخدام سلاح الفوضى لمواجهة الفوضويين.. ولدى الجميع أيادي وألسن.. وحناجر وأتباع ولن يقبلوا بالأعمال السوقية ان تمر بدون عقاب..

> إن تغنى المشترك بالدولة المدنية والمواطنة المتساوية وإعلاء قوة القانون على كل الأهواء تكذبها اليوم الأعمال الهمجية التي تواجهها العديد من مؤسسات الدولة وبصمت مريب من رئيس الحكومة الذي يجب أن لا يقف متفرجاً بحكم مسؤوليته الوطنية وعليه أن يعلن رفض تلك الأعمال الفوضوية واستنكارها وتوجيه وزير الداخلية بالقبض على أولئك الهمج الذين يعتدون على مؤسسات الدولة بالتخريب والموظفين العموميين في مكاتبهم، ويشدد على أن يحتكم الجميع للقضاء للبت بأي مزاعم فساد أو غيره..

أما إذا ظل باسندوة صامتاً ولا يذرف دموعه على ما يحدث فعلى الوفاق السلام..

أخيراً:

لقد بدأت مطالب الشباب سلمية وحقوقية.. ثم استخدم المتآمرون الرصاص وسفكوا الدماء البريئة وفروا خلف اسوار الفرقة..

وحتى لا يتكرر نفس السيناريو في بوابات المؤسسات أو الوزارات، على حكومة الوفاق أن توقف فصول المؤامرة قبل إراقة دماء الناس باطلاً وردع من يسعون للانتقام والإقصاء والإلغاء للآخر ولو بإزهاق الأرواح.. لأن ما يحدث الآن هو الجنون بذاته..!!

benanaam@gmail.com

إجماع داخلي وخارجي على ترحيل المنشق علي محسن من اليمن

كشف مصدر دبلوماسي غربي في العاصمة صنعاء عن خطوات تتدارسها عدد من البعثات الدبلوماسية للدول دائمة العضوية بمجلس الأمن وسفير الاتحاد الأوروبي تهدف لإنجاح عمل حكومة الوفاق الوطني ودعم جهود اللجنة العسكرية وبما يكفل إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المحدد بحسب ما نصت عليه المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة لحل الأزمة في اليمن.

وأضاف المصدر وفقاً لـ«المؤتمرنت» أن من بين هذه الخطوات ترحيل أطراف التوتر في الأزمة التي شهدها البلد منذ مطلع العام ٢٠١١م والتي بات وجودها يشكل تحدياً جدياً لحالة الانفراج السياسي رغم التطورات التي تم انجازها على صعيد تنفيذ بنود المبادرة وجهود التسوية السياسية القائمة وذلك لضمان إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة في فبراير القادم.

وكشف المصدر عن لجان شكلتها دوائر دبلوماسية في العاصمة صنعاء تقوم بجمع المعلومات وتقصي الحقائق ومراقبة مدى التزام كل طرف بتنفيذ بنود المبادرة ورصد الخروقات التي ترتكب بشكل يومي وعن الشخصيات والجهات المتورطة في تلك الخروقات ومن بينها الأعمال التصعيدية التي حدثت مؤخراً وأضرت بمناخات الوفاق الوطني وهددت بنسف المبادرة الخليجية ، وأن تلك التقارير التي جمعت أكدت تورط شخصيات عسكرية (أعلنت دعمها للحركة الاحتجاجية) من بينها المنشق علي محسن في تلك الخروقات .

وكانت أوساط سياسية وإعلامية تداولت الأربعاء خبر لقاء المنشق علي محسن مع عدد من سفراء الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ، وهو اللقاء الذي يأتي في إطار التحركات التي تبذلها الدول الشقيقة والصديقة لتمهيد الطريق أمام نجاح عمل اللجنة العسكرية التي تشرف على عملية سحب المظاهر المسلحة من المدن وإعادة الوحدات العسكرية لثكناتها ومواقعها قبل فبراير ٢٠١١م.

ولم يستبعد مراقبون وفي ظل هذه التحركات أن يكون اللقاء قد خصص لإبلاغ المنشق علي محسن بضرورة مغادرته لليمن في اقرب وقت لضمان تثبيت أجواء التهدئة وإنهاء الاحتقان السياسي وإجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة.

جدير ذكره أن رئيس الجمهورية كان قد أعلن في مؤتمر صحفي عزمه التوجه الى الولايات المتحدة الامريكية لإفساح المجال امام حكومة الوفاق الوطني لاجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة .

وقال الرئيس علي عبدالله صالح في مؤتمر صحفي: انا أريد أن أختفي عن الأنظار او من امام الكاميرا التلفزيونية واتيح الفرصة لحكومة الوفاق ان تعد الإعداد الجيد للانتخابات وانا اريد أن ابتعد قليلاً عن الانتخابات بحيث ان فشلت قالوا على الرئيس وان نجحت قالوا على الرئيس.. انا اريد ان ابتعد قليلاً عن الانظار.

ملاحظات على برنامج الحكومة

قدم النائب المؤتمري علي اللهبي مجموعة ملاحظات على برنامج حكومة الوفاق الوطني الذي أقر الأسبوع الماضي بعد حصوله على الثقة والصفة القانونية من نواب الشعب..

حيث تضمنت الملاحظات إشارات واضحة لتجاهل الحكومة عدداً من القضايا الوطنية المهمة والمحورية في هذه الآونة، إضافة إلى إهمالها لأخرى خاصة تلك المتصلة بالهموم اليومية للمواطن اليمني كضبط أسعار المواد الغذائية والتموينية والمشتقات النفطية وغيرها، كما أنه لايوجد في برنامجها رؤية واضحة للحد من انقطاعات التيار الكهربائي.. كما اكتفت الحكومة- كما يقول اللهبي- على المشاريع الجاري تنفيذها في بعض القطاعات كالاشغال و الطرق وخلو البرنامج من أي رؤية للبنية التحية والخدمية للمواطنين، الأمر الذي جعل الكثيرين يقولون إنها لم تأت بجديد أو لما اسمته تحقيق أهداف شباب الساحات بل على العكس من ذلك تجاهلت مسؤولية الحوار معهم، وفقا لما نصت عليه المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية في إطار الحوار الوطني ا لشامل الذي يفترض- حسب النائب المؤتمري- أنها ستعمل على انجاحه والإعداد له..

ويقول النائب علي اللهبي: إن الحكومة لم تضمن برنامجها ما يشير أو ما يبشر إلى أنها ستقوم أو تنوي مستقبلاً للنهوض بالجانب الاقتصادي وإصلاح الأوضاع المعيشية للمواطن، كما لم نرَ أي مؤشر يساعد على الاستقرار المالي ورفع مستوى دخل الفرد، أو ما يؤكد التزامها بتنفيذ كل فتاوى التوظيف الصادرة من الخدمة المدنية فيما يتعلق بالشباب.

ودعا اللهبي في مشروع ملاحظاته المقدم لمجلس النواب والحكومة ممثلة بوزارة المالية برفع مرتبات منتسبي القوات المسلحة والأمن إلى (٩٠,٠٠٠) ريال كحد أدنى للجندي، والاهتمام بأسر الشهداء المدنيين والعسكريين..

ملاحظات عضو مجلس النواب اللهبي تضمنت انتقادات حادة، وجانب آخر توصيات للحكومة للالتزام الحرفي بالتعهدات وعدم الاخلال بالاتفاقات أياً كان شكلها..

حيث طالب اللهبي فيها حكومة الوفاق بالتوجه نحو إصلاح القضاء وعدم التطويل في التقاضي، الذي قال، إنه انهك الشعب.. وباعتبار القضاء حجر الزاوية في الدولة.. كما دعا إلى الالتزام بالدستور والقانون ومنع الجبايات غير الرسمية والقانونية والابتعاد عن إنشاء صناديق في إطار الوزارات كونها وعاء من أوعية الفساد في البلاد، إضافة إلى محاربة ظواهر الفساد الأخرى كالتهريب لثروات البلاد أو التهرب من دفع الرسوم القانونية.

وخلص اللهبي في ملاحظاته إلى دعوة الحكومة لأن تكون حكومة وطنية وألا تكون أسيرة التوجهات الحزبية، وأن تتعامل مع الشعب على أنه صاحب المصلحة الأولى والأخير من وجودها.

شخصيات ووجهاء ذمار: استهداف الشخصيات الوطنية سابقة خطيرة

استنكرت شخصيات ووجاهات اجتماعية بمحافظة ذمار الممارسات الانقلابية التي تمارسها بعض القوى السياسية في اللقاء المشترك لخلخلة مؤسسات الدولة واستهداف الشخصيات الوطنية منها..

وقالوا في بيان صادرٍ عن اجتماع لهم الجمعة إن هذه التصرفات اللامسؤولة وتعد خرقاً وانقلاباً فاضحاً على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية التي وقع عليها جميع الأطراف السياسية..

ودانوا ما تعرض له اللواء محمد عبدالله القوسي وكيل أول وزارة الداخلية وغيره من قيادات الدولة الوطنية التي تحفظ أمن المواطنين، مؤكدين أن ذلك يعد سابقة خطيرة ستؤدي إلى نتائج وخيمة لايحمد عقباها..

وطالبوا في بيانهم حكومة الوفاق الوطني الوقوف الجاد والمسؤول أمام هذه التصرفات الرعناء التي ستؤدي إلى عرقلة أداء الحكومة وانجاز مهامها الوطنية..

كما طالبوا في الوقت ذاته وسائل الإعلام بتحري المصداقية وعدم الانجرار وراء الأهواء والنزوات الشخصية..